CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر
عن مركز كامبريدج للبحوث
والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٤ ـ حزيران ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

صدر العدد بالتعاون مع
جامعة المشرق
العراق بغداد .طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

تحديات التنمية المستدامة في العراق

الباحث هاوار عيسى محمد علي
قسم القانون/ فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة / جامعة سوران/ إقليم كوردستان العراق
hawariesa٧٦٧@gmail.com

ملخص:

لقد تنامَى اهتمامُ المجتمعات البشرية كافةً بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تطوّر من البساطة والتركيز على البعد الاقتصادي للتنمية، إلى مراعاة الأبعاد السياسية والقانونية والمؤسَّسية والبشرية والاجتماعية والبيئية للتنمية. ولذلك تبنَّت الأممُ المتحدة الكثيرَ من البرامج التي تؤكد المفهومَ الشمولي للتنمية المستدامة، ومنها التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد الوطنيّ نجد أن العراقَ قد عانَى من آثار التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق، فضلًا عن الأوضاع غير المستقرة بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقها من اختلال الأمن والاستقرار؛ بسبب الإرهاب، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتزايد وتيرة التظاهرات، مما أثر سلبًا على أداء الحكومات العراقية المتعاقبة مرارًا، في وضع إستراتيجية تنموية شاملة ومستدامة، تستجيب لأهداف رؤية ٢٠٣٠، وتلبي الاحتياجات الأساسية.

Abstract:

The interest of all human societies in the concept of sustainable development has grown, as it has evolved from simplicity and focus on the economic dimension of development, to taking into account the political, legal, institutional, human, social and environmental dimensions of development. Therefore, the United Nations has adopted many programs that emphasize the comprehensive concept of sustainable development, including sustainable development for the year ٢٠٣٠. At the national level, we find that Iraq has suffered from the effects of the heavy legacy left by the previous regime, as well as the unstable conditions after ٢٠٠٣, and the accompanying imbalance. Security and stability; Due to terrorism, deteriorating security conditions, and the increasing frequency of demonstrations, which repeatedly negatively affected the performance of successive Iraqi governments in developing a comprehensive and sustainable development strategy that responds to the goals of Vision ٢٠٣٠ and meets basic needs.

المقدمة:

تشكل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها ضرورة للنهوض بواقع البلاد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال معرفة التحديات التي تواجهها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

كما تهدف إلى إيجاد التوازن بين نظام اقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة العوامل البيئية، وبما أن هدف التنمية هو الإنسان، فإن التنمية المستدامة تتطلب الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وتأكيدًا لأهمية موضوع التنمية المستدامة، فقد تمَّ التّرويجُ له على نطاق واسع في مؤتمر Rio في عام١٩٩٢، حيث جاء ذكر هذا المفهوم اثتني عشر مرة، دون أن يتضمن تعريفًا دقيقًا؛ بسبب اختلاف وجهات نظر الدول، على الرغم من إشارة المبدأ الثالث من الإعلان إلى معنى مقارب لما تم طرحه في "Brent land" وهو على النحو الآتي: "يتوجّبُ إعمالُ الحقِّ في التنمية، حتى يفيَ بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي الواقع، إن مبادئ ريو أو (مبادئ التنمية المستدامة) تستخدم اليوم كمرجع مشترك، حيث تشير خطة مؤتمر "Johannesburg" للتنمية المستدامة أكثر من عشرين مرة، ومن ثم فهي ليست مبتكَرةً حقًّا، بل هي تصوّرٌ وإطار عمل لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في "RIO".

ويعرفها البنك الدولي على أنها: "تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي، دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشريّ، حيث إن المقصد منها هو إتاحة مستقبل أفضل، ورؤية طويلة الأجل لعالم أفضل.

أولا: ـ أهمية الدراسة

ـ١ـ التعرف على معوقات التنمية المستدامة في الاقتصاد الريعي وهل تختلف عن الدول الأخرى.

ـ٢ـ دراسة تأثير تقلبات الدخل على خطط التنمية ككل وعلى التنمية المستدامة بشكل خاص.

ـ٣ـ تحديد مسارات التنمية المستدامة وواقعها المستقبلي في العراق.

ثانيا: ـ مشكلة البحث

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة الدول ذات الاقتصاد الريعي على تطبيق مفهوم التنمية المستدامة وإلى أي مدى يمكن أن يكون ناجحا؟

ـ هل ينجح العراق في هذه التجربة؟

ـ هل يستطيع العراق تحديد مسارات التنمية في ظل تذبذب تمويل التنمية عبر النفط؟

ثالثا: ـ فرضية البحث

يمكن تلخيص فرضية البحث بدراسة بنية التنمية المستدامة في العراق وآلية تنفيذها وإيجاد معوقاتها في ظل الاقتصاد الريعي. ومن الممكن أيضًا تحديد مسارات التنمية المستدامة التي قد يتم تطبيقها أو لا يتم تطبيقها، لأنه لا يمكن أن تكون كل المسارات ناجحة.

رابعا: ـ منهجية البحث

ينبغي أن يكون لكل موضوع متشابك مفاهيمه الخاصة للبحث والتقصي. ولذلك اعتمد البحث المنهج التاريخي لتحليل الظاهرة تاريخيا ومنهج التحليل القائم على تحليل الظاهرة الرئيسية.

المبحث الأول: التنمية المستدامة وتطورها وأهدافها

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في نهاية القرن الماضي، ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار. ويعود هذا الاهتمام إلى الضغط المتزايد على القدرات المتاحة في العالم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المتقدم والمتخلف. لكن في الواقع فإن النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي من جهة، واستخدام الموارد البشرية من جهة أخرى، كما أنها من أهم الظواهر التي رافقت الإنسانية في تطورها عبر الزمن....!

لقد طرأ على مفهوم التنمية تغيرات مع مرور الزمن، إذ اختلف الاقتصاديون في تعريفه. وهناك من يصنفها على أنها عملية نمو شاملة تصاحبها تغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية، ومن أهمها... الاهتمام بالصناعة[١]....

وبينما يضع البنك الدولي رؤية أخرى للتنمية، فهو يصنف العالم حسب الدخل القومي الإجمالي للفرد على أساس أربعة معايير الدخل المنخفض - الدخل المتوسط، الدخل المرتفع، أعلى الدخل.

ومع ذلك، فإن موثوقية هذا المقياس موضع شك، حيث أن هناك العديد من البلدان التي يرتفع فيها دخل الفرد، ولكنها تتميز بسوء التوزيع، مما يؤدي إلى الفقر والبطالة. ومن الأمثلة على ذلك البرازيل، حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي ٥.١% بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨١، في حين انخفض الدخل القومي لـ ٤٠% من الشرائح الفقيرة من السكان خلال الستينيات من ١٠% إلى ٨%... بينما ارتفعت نسبة الـ ٥% من الأغنياء من ٢٩% الى ٣٨% باختصار، تعامل اقتصاديو الماضي مع التنمية باعتبارها مجرد تمارين وممارسات وتطبيقات للاقتصاد التطبيقي، منفصلة عن الأفكار السياسية وتستبعد دور الأفراد في المجتمع[٢].

ومن هنا ركزت الرؤية التقليدية للتنمية على قضايا التنمية وأهملت الجوانب التي تلعب دورا أساسيا في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. وهذا يعني أن القدرات المتاحة اليوم لا يمكن استخدامها فقط، بل يجب أن نفكر في كيفية استفادة الأجيال القادمة أيضًا.

مفهوم التنمية المستدامة:

وإذا كان مفهوم التنمية المستدامة يعتبر قديما، فهو مصطلح جديد، حيث ظهر لأول مرة في نادي روما عام ١٩٨٦، الذي اقترح ما يسمى بالتفاعل التنموي البيئي بين الاقتصاد والبيئة في دول الشمال والشرق الأوسط والجنوب. وفي عام ١٩٨٧، حددتها اللجنة الدولية للتنمية والبيئة، برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق برونت تولاند التعريف الأكثر شيوعا هو ما يسمى "مستقبلنا للجميع" أو "مستقبلنا للجميع". "المستقبل المشترك..."[٣].

وتعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو ما يُفهم باللغة الإنجليزية بالتنمية التي تلبي احتياجات المجتمع في الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل على تلبية احتياجاتها. احتياجاتك الخاصة.

ثم تم ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للجميع في عام ١٩٩٢، في قمة ريو أو قمة الأرض في البرازيل، حيث ظهرت العديد من الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة بعداً وطنياً وإقليمياً وعالمياً، خاصة في الدول المتقدمة، وتم الاتفاق عليه من قبل جميع الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بجدول أعمال القرن ٢١ والسمة الأساسية لهذا البرنامج هي الاهتمام بمواصلة التطوير. ثم في عام ٢٠٠٢ في يوهانس بورغ فاليو، تم تطوير الموضوع ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والذي حضره أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات[٤].

وفي الواقع، كان هناك العديد من التعريفات لهذا المفهوم، ولكن لم يتم استخدامها بشكل صحيح في جميع الحالات. بالإضافة إلى ما سبق، عرفه قاموس وبيستر بأنه التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو جزئيا. بشكل كامل كما عرفها ميردل بأنها : التنمية هي الحركة الصعودية للنظام ككل، وقد عرفها ويليام رولكينشاوس، مدير حماية البيئة بالولايات المتحدة، كما يلي: تلك

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

العملية التي تعترف بالحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي ثابت مع مقدرات البيئة، على أساس أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة عملية متكاملة لا تنقص.

ولذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، لأن بعض مفاهيم التنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث يؤدي هذا الاستنزاف إلى فشل عملية التنمية. إن جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل ومصير الأجيال القادمة[٥].

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

ان اهداف التنمية المستدامة سالفة الذكر هي عامة الا ان هنالك اهداف خاصة للتنمية المستدامة في الدول الربعية هي[٦] :

أ- استخدام المنهج النظامي في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

ويعتبر منهج النظم شرطا أساسيا لوضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، لأن البيئة البشرية هي نظام فرعي من النظام الشامل. ولذلك فإن التنمية المستدامة تعمل من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية بالشكل الذي يؤدي إليها. توازن بيئة الأرض بشكل عام.

ب - المشاركة الشعبية:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفير شكل مناسب من اللامركزية يسمح للمنظمات الرسمية والشعبية والمدنية وعامة السكان بالمشاركة في وضع خططها وتنفيذها ومراقبتها. ويسمى هذا المفهوم التنمية من أسفل إلى أعلى. ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[٧].

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

ويتم ذلك من خلال التركيز على العلاقات بين الأنشطة السكانية والبيئة، ومعالجة النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، من خلال تدابير تهدف إلى الحفاظ على نوعية الحياة. البيئة والترميم والإعداد، والعمل على أن تكون العلاقة في نهاية المطاف علاقة تكامل وانسجام.

ب - رفع مستوى الوعي العام بالمشاكل البيئية القائمة

وكذلك تنمية شعورهم بالمسؤولية تجاههم وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في البحث عن الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ورصد وعرض برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

ج - احترام البيئة الطبيعية

هذا وينطوي على التركيز على العلاقة بين أنشطة الناس والبيئة ومعالجة النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان. ولذلك فإن التنمية المستدامة هي ما تتضمنه العلاقة الحساسة التي تجمعهم. وتعمل البيئة الطبيعية والبيئة المبنية على تطوير هذه العلاقة نحو علاقة التكامل والانسجام.

د تحقيق الاستغلال والاستخدام الرشيد للموارد

وهنا تتعامل التنمية مع الموارد باعتبارها موارد محدودة، وتتجنب استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل رشيد.

هـ - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع وتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية وكيفية استخدام ما هو جديد ومتاح لتحسين الجودة وحياة المجتمع وتحقيق الأهداف المرجوة، دون حدوث مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل السيطرة على هذه الآثار بمعنى وجود الحلول المناسبة لها[٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

و - **إحداث تغيير مستمر وكاف في احتياجات وأولويات المجتمع** باعتماد أسلوب يتكيف مع قدراته ويتيح تحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على كافة المشاكل البيئية.

ز - تحقيق النمو الاقتصادي الفني

وتعني المحافظة على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية. وهذا بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنية التحتية والإدارة الكافية للمخاطر والتقلبات بما يضمن المساواة في توزيع الثروة بين الأجيال المتعاقبة وداخل الجيل الواحد[٩].

المبحث الثاني: الاقتصاد الريعي والرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق

المطلب الأول: آثار الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة

تشير المفاهيم الاقتصادية السابقة إلى أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر للدخل، وهذا المصدر عادة ما يكون مصدرا طبيعيا لا يحتاج إلى آليات إنتاج معقدة، سواء كانت فكرية أو مادية، مثل مياه الأمطار والنفط والبترول الغاز والمعادن، لأن السلطة القائمة تسيطر على هذا المصدر وتحتكر شرعية حيازته ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه[١٠].

ولذلك فإن اقتصاد هذا البلد ضعيف ويعتمد على التجارة والتبادل التجاري. فهو يخلق مجتمعا استهلاكيا يهيمن فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يعطي أهمية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية.

ونجد ذلك واضحا في اقتصاديات الدول العربية، حيث تحصل الدولة على دخل مالي كبير من خلال البيع أو الجباية، تستخدمه مباشرة في البناء، وتوزع الرواتب والأجور على العمال والموظفين، وتستورد كل ما تحتاجه الدولة دون استثماره في القطاعات الإنتاجية التي تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل.

وفيما يتعلق بالدولة الريعية يعتبر الاقتصاديان حسين مهدي الإيراني والمصري حازم الببلاوي من أكثر الأسماء التي وردت في الدراسات المتعلقة بالدولة الريعية منذ السبعينيات.

من القرن الماضي وحتى يومنا هذا يعرف الحسين مهدي "الدولة الريعية " بأنها تلك الدول التي تعيش على الدخل من الخارج أو من بيع... المواد الأولية، أو من تقديم الخدمات الاستراتيجية، أو من الضرائب المطبقة على التحويلات من الخارج وبهذا المعنى فإنه لا يعتمد على الدخل الذي يتم الحصول عليه من خلال الإنتاج [١١].

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن معظم الآراء اختلفت عندما تعلق الأمر بتحديد مصادر الريعية، لكن هناك أمرا واحدا يتفق عليه من حيث المبدأ، وهو غلبة العناصر الريعية الخارجية، وهو عامل محدد في تحديد ما إذا كانت الدولة أم لا. الجسم يبحث عن الإيجار أم لا. إضافة إلى أن الريعية لا تقتصر على اقتصاد معين، فهي ظاهرة عامة في أي اقتصاد هناك عناصر ريعية تختلف في حدتها من بلد إلى آخر. ويعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي عندما يختفي الدخل الخارجي، أو يقع نسبة كبيرة منه في أيدي فئة محدودة تمثلها الطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع هذه الثروة الريعية على غالبية السكان[١٢].

وفي إطار هذا المفهوم لا يمكن اعتبار الدول التي يشارك أغلبية سكانها في توليد الدخل دولة ريعية، كما هو الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على الأنشطة السياحية. ونظرا لظروفها الجغرافية أو المناخية، فإنها تسمى بالأحرى البلدان ذات الاقتصادات الريعية[١٣].

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الطبيعة الريعية ليست متأصلة في الاقتصاد في جميع الأوقات، بل من خلال مساهمة الدخل الريعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ولذلك يمكن للدولة أن تنتقل من الريعية إلى شبه الريعية، أو العكس، حسب الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في البلاد، وفيما يتعلق بذلك النفط وعلاقته بالدخل النفطي والذي يعرف بـ الفرق بين فالتكلفة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الإجمالية للاستكشاف والإنتاج والتخزين والنقل والتكرير والتسويق، وسعر المنتجات المكررة في الأسواق الاستهلاكية النهائية، غالباً ما يتم حساب الإيجار، بعد طرح تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة، من ذلك النفط. - تحصل الدول المصدرة على ما تحصل عليه من حصتها في الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام، وتحصل الدول المستوردة على ما تحصل عليه من ضرائب تطبق على المنتجات النفطية المستوردة.

كما أن هناك اختلافاً بين الدول التي تنتج وتستهلك النفط الخام من حيث توزيع الربع النفطي، حيث أنه كلما زادت حصة الدول المصدرة، انخفضت حصة الدول المستوردة في ذلك الربع، والعكس صحيح.

فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة حجم الريع الذي تحصل عليه الدول المصدرة نتيجة التناقض بين تكاليف استخراج النفط وتكريره وتسويقه وسعر بيعه.

مع العلم أن السبب لم يكن زيادة الاستثمار أو تحسين الكفاءة، بل الموقع الاستراتيجي المصادر النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، وفيما يتعلق بطريقة توزيع النفط الربع النفطي بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط الخام هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والربع الذي تحصل عليه الدول المصدرة له. إذا ارتفع سعر النفط الخام، فإن الدخل الذي تحصل عليه الدول المنتجة للنفط الخام يزداد تبعاً لذلك. إذا انخفض سعر النفط الخام، فإن الدخل الذي تحصل عليه الدول المنتجة للنفط الخام يزداد تبعاً لذلك. انخفاض حجم الدخل الذي تحصل عليه تلك الدول. وفي المقابل، ستكون العلاقة مباشرة، فكلما ارتفع السعر، قل حجم الدخل الذي تحصل عليه تلك الدول[١٤].

ويعرف الخبير الاقتصادي صبري عزير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه: (الاقتصاد الذي يعتمد على الربع الناتج عن إنتاج النفط والغاز المملوك بالكامل للدولة. ويتلخص هذا الاعتماد في ارتفاع مساهمة النفط وتمثل عائدات النفط أكثر من ٥٩% من إجمالي الاستثمار وأكثر من ٥٩% من الإنفاق العام الحالي. العلاقة بين الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة، فكلما زاد تنوع الاقتصاد، كلما تنوعت التنمية المستدامة مصادر دخلها التمويل، وسيقلل الاعتماد على النفط، إضافة إلى أن مشاريع التنمية المستدامة تحتاج إلى سقف زمني وتمويل مستمر بعيداً عن تقلب التمويل الذي يعتمد على الربع، والذي يعاني بشكل رئيسي من التقلبات النقدية، مما يؤثر سلباً على مشاريع التنمية المستدامة بشكل عائقا[١٥].

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق

ان تحقيق تنمية مستدامة منشودة تتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين:

النوع الأول: الاستثمار في رأس المال المادي، والذي يتمثل في توفير المياه والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تخلق بيئة مناسبة للاستثمار الخاص من خلال تقليل تكلفته وزيادة كفاءته. مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الإنسان وزيادة الإنتاج من خلال مشاركة أفضل للقطاع الخاص لتحقيق ذلك.

النوع الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري، وهو أساس عملية التنمية الاقتصادية، حيث يركز على تدريب الإنسان وتنمية قدراته، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً مهماً في دعم الإنتاج وزيادة الإنتاج. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتجارب السابقة مثل تجارب اليابان وكوريا الجنوبية خير دليل على ذلك. يركز الاستثمار في رأس المال الإنساني على تعميق مستوى التعليم والتدريب وتنمية القدرات، وضمان الصحة العامة والاحتياجات الإنسانية الضرورية مثل إمدادات المياه النظيفة، والاهتمام ببرامج التغذية والتعليم لتأسيس تنمية مستدامة قوية بالعراق وذلك من خلال ما يلي[١٦]:

اولاً: الاهتمام بالتعليم:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

لقد أدرك العالم اليوم أن الاهتمام بالقضايا التربوية والثقافية مثل محو الأمية وتحديث النظم التعليمية له أثر إيجابي على مجال التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نقل عن آرثر لويس آري ما يلي. إن فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية. ويرى أن التطور الذي أصاب الاتحاد السوفييتي السابق يعود إلى الاستثمارات الضخمة المخصصة للتعليم في العراق. كما أن طريقة عمل نظام التعليم العراقي، الذي يركز على تدريب الموظفين الحكوميين، أصبحت غير متوافقة مع الرؤى الجديدة للعراق[١٧].

فالرؤية الجديدة للاقتصاد العراقي التي نص عليها الدستور العراقي هي التحول إلى اقتصاد السوق وخصخصة معظم الأنشطة الاقتصادية، وهذا النظام التعليمي لا يتوافق مع متطلبات خلق قطاع خاص متقدم يقود التنمية الاقتصادية عملية. ويحتاج القطاع الخاص اليوم إلى مديرين تنفيذيين متقدمين لمواكبة التطور السريع للمعلومات والتكنولوجيا.

وهذه الرؤية تتطلب تحديث البرامج التعليمية الحالية، القائمة على الحفظ والحفظ، وتطويرها لتدريب أجيال ذات قدرات متقدمة وقادرة على البحث المعلومات، للوصول إليها وتحليلها في أسرع وقت ممكن، والتمكن من استخدام هذه المعلومات بطريقة تخدم مصلحة المجتمع وأصحاب الأعمال[١٨].

ذلك أنه عندما يتضاءل دور الموارد الطبيعية، ويظهر دور المعرفة كمصدر قوة في المجتمع تصبح التنمية البشرية التي تنتج هذه المعرفة وتستخدمها عاملا حاسما، ومن خلال تحديد المهارات والقدرات الوظيفية ترتبط عملية التعليم والتطوير ارتباطا وثيقا وتصل إلى مستوى يصبح فيه التعليم أشبه ببديل للتنمية، ويصبح العائد على الاستثمارات في مجال التعليم هو الأهم بين الاستثمارات التكنولوجية المختلفة.

هذا وتسارع المعلومات في العالم يتطلب منا أن نتحرك بسرعة وفعالية حتى نتمكن من اللحاق بهذا التسارع وهذه الثورة المعلوماتية، لأن من يفقد مكانه في هذه المنافسة العلمية لن يتخلى عن ريادته فحسب، بل أيضا عن بلده وسوف تنتزع منه إرادته.

لهذا السبب أعتقد أن الأمر يتعلق ببناء نظام تعليمي متقدم يستفيد من التكنولوجيا والكفاءة المهنية ومصمم ليتوافق مع معايير الصناعة والتعليم الدولية، ويساهم في تطوير القدرات العلمية أو التكنولوجية للأفراد ويمكنهم من مواجهة التحديات التي يواجهونها. وتصادفهم في حياتهم المهنية، مع تقديم نتائج قوة عاملة مدربة ومجهزة لتلبية احتياجات السوق، كما ذكرنا أعلاه، هي أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية.

ثانياً: تطوير الواقع الصحي

الجانب الآخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال البشري هو الاهتمام بالصحة. ذلك إن ضمان الصحة ضرورة أساسية في حياة الإنسان، وهي هدف التنمية وأداة لها لتحقيق الأسس الاجتماعية والمادية والثقافية، وكذلك الأسس الاجتماعية والمادية والثقافية وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية[١٩].

وعليه فإن العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة متبادلة ومترابطة بشكل وثيق، فكلاهما ينظر إلى الإنسان باعتباره غاية، وتوفير المستوى اللازم من الصحة العامة من شأنه أن يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية على مستوى العالم. من ناحية، مع تحقيق مستويات عالية من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من ناحية أخرى[٢٠].

أما فيما يتعلق بالاهتمام بالجانب الصحي في العراق، فقد شهد تراجعا ملحوظا، ويمكن الإشارة إلى ذلك بوضوح من خلال مسح الأوضاع الصحية في البلاد، التي تشهد تراجعا كبيرا منذ العقد الأخير منذ القرن الماضي وحتى اليوم. مما ساهم في انخفاض متوسط عمر السكان الذي بلغ ٦٢.٦ سنة و ٦٨.٢ سنة و ٦٨.٧ سنة على التوالي للأعوام ١٩٨٥ و ٢٠١١٣٥.٢٠٠٦،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وهذا المعدل إذا أجرينا مقارنة بسيطة بينهما. ويعتبر متوسط العمر في بعض الدول النامية، خاصة الدول العربية منخفضا رغم ارتفاعه إلى ٦٩.٥ سنة في ٢٠١٥، في حين وصل إلى الكويت والأردن في نفس العام نحو ٧٤.٦ سنة (٧٤.٢ سنة).

وهذا خير دليل على أن المواطن العراقي ما زال يعاني من نقص خطير كمي ونوعي في الخدمات الصحية المقدمة له. وتؤخذ في الاعتبار الحروب وما نتج عنها من ظروف العقوبات الاقتصادية وانتشار المعاناة المزمنة والأوبئة فرار معظم الأطباء والمهنيين الصحيين إلى خارج البلاد بسبب التهديدات الأمن الذي عانت منه البلاد بعد تغيير ٢٠٠٣، ورغم توجه الدولة لتشجيع عودة المهارات واستقطاب كافة خريجي المهن الصحية، إلا أن هناك حاجة ونقص في الكوادر الصحية، وهو أحد أسباب والذي قد يكون النمو السكاني المستمر[٢١].

وهناك سبب آخر مهم يمكن أن يعزى إلى تدهور الوضع الصحي هو انخفاض النسب المخصصة للإنفاق الصحي مقارنة بإجمالي الإنفاق العام. ورغم ارتفاع هذه النسبة من ١.٦٩% عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٨٧% عام ٢٠١٢ ثم إلى ٦.٤٦% عام ٢٠١٤، إلا أن هذه النسبة أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة والدول المتقدمة. وبعض الدول النامية أيضاً[٢٢].

هذا وخير دليل على أن المواطن العراقي ما زال يعاني من نقص خطير كمي ونوعي في الخدمات الصحية المقدمة له وتؤخذ في الاعتبار الحروب وما نتج عنها من ظروف العقوبات الاقتصادية وانتشار المعاناة المزمنة والأوبئة فرار معظم الأطباء والمهنيين الصحيين إلى خارج البلاد بسبب التهديدات الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد بعد تغيير ٢٠٠٣.

ورغم توجه الدولة لتشجيع عودة المهارات واستقطاب كافة خريجي المهن الصحية، إلا أن هناك حاجة ونقص في صحة الكوادر، وهو أحد أسباب ذلك هو النمو السكاني المستمر، وهناك سبب آخر مهم يمكن أن يعزى إليه تدهور الواقع الرعاية الصحية هي انخفاض النسب المخصصة للإنفاق الصحي. ورغم ارتفاع النسبة من ١.٦٩% عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٨٧% عام ٢٠١٢ ثم إلى ٦.٤٦% عام ٢٠١٤، إلا أن هذه النسبة أقل بكثير من نظيراتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية[٢٣].

وبناء على ما سبق خلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة المنشودة وتعزيز الوضع الصحي وزيادة الاهتمام بالبيئة ومواردها هي قضايا وثيقة الصلة ببعضها البعض ولا يمكن عزلها عن بعضها البعض. هو على أحدها ويتم إهمال الجوانب الأخرى، فتنهار تدريجياً، مع انخفاض المستوى الصحي بالنسبة للبشر، ويعد هذا استنزافا لمورد بيئي مهم، وهو رأس المال البشري ومستوى الإنتاجية مما يسبب ضغطاً على البيئة ويشكل خطراً عليها. ولذلك يجب أن يحظى هذا القطاع بمزيد من الاهتمام، وتتضمن الرؤية المستقبلية لهذا القطاع ما يلي:

أ- بناء مستشفيات متخصصة تدار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث توفر هذه المستشفيات الكثير من الخبرات الطبية غير المتوفرة في العراق، خاصة وأن هذه الخبرات موجودة في دول الخليج مثل المستشفى الألماني السعودي. وتحقق هذه التجربة هدفين رئيسيين الأول هو الاهتمام بعلاج العراقيين، لأنهم العمود الفقري للتنمية البشرية المستدامة، وهذا ما تؤكده الموازنة الاتحادية بتحقيق أحد أهدافها الحيوية، إضافة إلى علاج المرضى من دول الجوار.

والهدف الثاني هو توفير كمية كبيرة من العملة الأجنبية المنهكة في الخارج، بحيث يتم تداول هذه الأموال في العراق من خلال توسيع هذه المستشفيات أو بناء ملاحقها ذات تخصصات نادرة لتساهم هذه المستشفيات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

في التنمية. تدريب الكوادر العراقية مما يؤدي إلى توسيع الخيارات أمامهم فيما يتعلق بالتوظيف سواء في الداخل أو الخارج وبما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين ظروفهم المعيشية[٢٤].

ب- زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العامة من خلال زيادة وتوسيع عدد ردهة المرضى وفي نفس الوقت زيادة عدد الاسرى والأطباء والعاملين الطبيين، ومعالجة مشكلة التمويل من خلال التمويل الذاتي من خلال إنشاء مؤسسات خدمية خاصة.. القطاع العام. البالون. المنشآت المستشفيات. وهو المستودع الرئيسي لأموال مستشفياتنا وأحوالنا المالية والصحية أثناء إقامتنا في العراق.

ت- التعريف بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي كمستثمرين في القطاع الصحي، على أن يشمل ذلك البنية التحتية لهذا القطاع، وتحديداً تطوير خدمات فندقية متخصصة وعالية الجودة. ومن الأفضل العمل في بداية التجربة مع مديرين تنفيذيين أجانب متخصصين لجذب المرضى من الدول المجاورة وكذلك المرضى من القطاع الخاص[٢٥].

ث - تشجيع الاستثمار في الصناعات الطبية التي توفر بعض المستلزمات الطبية، وذلك من خلال تطوير المختبرات القائمة أو إنشاء مختبرات جديدة، لا سيما وأن العراق لديه خبرة في ذلك من خلال بعض مختبرات الأدوية والحقن والتموين الطبي، وذلك بهدف الحفاظ على العملة الأجنبية وإعادة تدويرها. في العراق مما يمكن أن يساهم في افتتاح مصانع جديدة تتكامل مع المصانع القائمة.

ج - توعية الناس بأهمية التأمين على الحياة، وخاصة التأمين الصحي، لتخفيف العبء المالي عند تعرضهم لبعض الأمراض الخطيرة أو الإصابات التي تتطلب مبالغ كبيرة قد لا يتمكنون من تأمينها بشكل كامل.

ثالثاً: تحسين البنية التحتية:

وفيما يتعلق بالاهتمام بالبنية التحتية، فإن معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء تولي أهمية كبيرة للاستثمار فيها، نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في النمو والتنمية. ويعتقد بعض الاقتصاديين، ومن بينهم روزنشتاين أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه في البلدان النامية. إلا مع توفير دفعة قوية من الاستثمارات في رأس المال المادي الذي يمثل، كما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة، مشاريع النقل والموانئ والاتصالات والسدود والري والصرف.

وفي هذه المنشأة بالذات، فقد عانى العراق وما زال يعاني. يعاني من جملة مشاكل، لعل أبرزها وأكثرها إلحاحاً هو تدهور واقع الطاقة الكهربائية[٢٦].

ويعاني هذا القطاع بشكل خاص من عجز كبير في مواكبة الطلب المتزايد منذ بداية العقد الماضي. القرن الماضي وحتى الآن بسبب عدم قدرة المحطات على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى العمليات التخريبية التي تعرضت لها المحطات نتيجة تدهور الوضع الأمني، فضلاً عن حجم الأعمال الإرهابية. الفساد المالي والإداري[٢٧].

الخاتمة:

في الخاتمة نؤكد على ضرورة تفعيل برامج التنمية وتطويرها واستدامتها للحفاظ على قدر معقول من العيش الكريم والحياة الصحية والتعليمية لكل فرد من افراد المجتمع وبشكل عادل ومتساوي للجميع دون تمييز، كما توصلنا إلى النتائج التالية:

. **النتائج**:

- توصلت الدراسة الى استنتاجات وتوصيات تؤكد على ضرورة تفعيل برامج التنمية وتطويرها واستدامتها للحفاظ على قدر معقول من العيش الكريم والحياة الصحية والتعليمية لكل فرد من افراد المجتمع وبشكل عادل ومتساوي للجميع دون تمييز.

ISSN–2536–0027

تعاني التنمية المستدامة في العراق من اهمال وتهميش وان التنمية المستدامة في العراق نظرية أكثر منها عملية.

غياب دور التخطيط والمركزي والاقليمي من قبل الحكومات المركزية والمحلية بشكل يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة المتسارعة.

- يعاني العراق من معضلة اقتصادية تتمثل بتمويل التنمية المستدامة هي سوء توزيع الجهد التنموي على القطاعات المختلفة.

-أدى عدم الترابط بين الخدمات التي تقدمها البنية التحتية إلى تأخير العديد من المشاريع الخدمية، إضافة إلى تهميش بعض الخبرات والمهارات، بحيث خضعت للمحاصصة السياسية.

-وأسندت إدارة البنية التحتية إلى قطاع عام مترهل مما كان له من ناحية تأثير كبير على الخدمات المقدمة، ومن ناحية أخرى، أدت الرسوم الاسمية المفروضة على خدمات البنية التحتية إلى إهدار الكثير من الموارد المهمة.

-يجب على قطاعات البنى التحتية توفير مبالغ مالية ضخمة، والتي قد لا تتوفر من مصادر التمويل التقليدية التي يعتمد عليها العراق، سواء إيراداته السيادية أو إيراداته النفطية.

- الفساد المالي والإداري الذي تغلغل في معظم جوانب الدولة بشكل عام، إضافة إلى أن العراق يعاني من زيادة الثروة وسوء توزيع الثروة.

- غياب البرامج الجادة لتنفيذ التنمية المستدامة في العراق بشكل واقعي.

الهوامش

[١] ابراهيم حربي التنمية المستدامة في العراق مشكلة وحلول، مجلة الكلية الجامعية للعلوم الاقتصادية بغداد، عدد خاص للمؤتمر العلمي الخاص، ٢٠١٤. ص. ١١٣

[٢] أحمد هاشم السقال، متطلبات التنمية المستدامة في العراق: دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد الجامعية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص للمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤. ص ١٠١

[٣] أيوب أنور حمد سماقة، ب. البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع الإشارة بشكل خاص إلى محافظة أربيل، الطبعة الأولى التغيير للنشر والإعلان، ٢٠٠٦. ص ١٢١

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليونيسف، بيروت لبنان، ٢٠٠٤

[٥] تقرير تجميعي صادر عن شعبة السكان والبيئة والتنمية الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١

[٦] جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ٢٠١٩ العراق

[٧] حسين أحمد دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد (١) ١٣٨ العدد (١٦)، جامعة أهل البيت، ٢٠١٤. ص٢٢.

[٨] حنان عبد القادر، هاشم واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (٢) مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ١٣٧

[٩] السيد محمد الحسيني دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣ (١٠) شفق عبد الحافظ، وسام عبد الرزاق، ملخص بحث حول دور الحكم في الإصلاح الإداري، د. إنترنت. :www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/٦.doc

[١٠] عبد الجبار محمود العبيدي التنمية البشرية المستدامة بين مقترحات العولمة والاستقلال، مجلة الحكمة ١٤٤ العدد (٤٢)، بيت الحكمة بغداد، آذار ٢٠٠٦، ص٢٢

[١١] عبد الباسط محمد حسن التنمية الاجتماعية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

[١٢] عامر خضير الكبيسي السياسات العامة مدخل إلى تطوير الأداء الحكومي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨، ص ١١٣

[١٣] عبد الستار البياتي تحديات التنمية في العراق صحيفة الصباح، العدد (٨٢٦)، بغداد، ٦ مايو ١٣٤ ٢٠٠٦. ص٣٣.

[١٤] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأهدافها أدوات القياس، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٤٥

[١٥] محمد عبد المطلب البكه الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحثالعلمي، العدد (٢)، كلية الإعلام جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٦. ص٣٢.

[١٦] مهدي صالح دراي التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التدريب وأبعاد التمكين - العراق نموذجا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (٩)، العدد (٣١) ٢٠١١

[١٧] هلال إدريس الحيالي وآخرون، التنمية البشرية المستدامة والحكم الرشيد، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٢٤)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ١٢٠

[١٨] دراسة تحليلية للمواقع التربوي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الإحصاء، ٢٠١٣

[١٩] ١٩ أحمد إبراهيم مهدي الزرقي، قياس أثر التعليم في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١١ رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص ٤٠

[٢٠] أيوب أنور حمد سماقة، ب. البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع الإشارة بشكل خاص إلى محافظة أربيل، مرجع سابق، ص ١١٢

[٢١] جمهورية العراق وزارة الصحة السياسة الصحية الوطنية ٢٠١٤ ٢٠٢٣ ص ١٥

[٢٢] حسين لطيف كاظم الزبيدي وآخرون الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا مركز الرافدين للحوار، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤٠

[٢٣] جمهورية العراق وزارة الصحة السياسة الصحية الوطنية مصدر سابق، ص ١٦

[٢٤] أيوب أنور حمد سماقة، ب. البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع الإشارة بشكل خاص إلى محافظة أربيل، مرجع سابق، ص، ص ١٧٦

[٢٥] أحمد هاشم السقال متطلبات التنمية المستدامة في العراق: دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد الجامعية للعلوم الاقتصادية، مرجع سابق ص. ١٥٤

[٢٦] المرجع سابق ص ١٦٥

[٢٧] محمود محمد داغر، علي محمد علي الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي، ٢٠١٠، ص ١٤